



Distr.  
GENERAL

ICCD/COP(5)/4  
11 September 2001

ARABIC  
Original: ENGLISH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة

جنيف، ١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

## الآلية العالمية

استعراض التقرير المتعلق بأنشطة الآلية العالمية وتقديم التوجيه

لها عملاً بالفقرة ٥(د) من المادة ٢١ من الاتفاقية

## مذكرة من الأمانة

١- عملاً بالمقرر ٢٤/م-أ-١، طُلب من الآلية العالمية تقديم تقارير إلى دورات مؤتمر الأطراف عن أنشطتها، على أن تتضمن هذه التقارير ما يلي:

(أ) عمليات وأنشطة الآلية العالمية، بما في ذلك فعالية أنشطتها في العمل على تعبئة الموارد المالية الكبيرة وتوجيهها إلى البلدان النامية الأطراف المتأثرة؛

(ب) تقييم احتمالات توافر الأموال مستقبلاً لتنفيذ الاتفاقية، فضلاً عن الوسائل والسبل الفعالة لتوفير هذه الأموال.

٢- وفي الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، وبموجب مقرره ٦/م-٤ بشأن الآلية العالمية:

(أ) أشار إلى أن الاستعراض الثاني لسياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها سوف يجري في الدورة

السادسة لمؤتمر الأطراف؛

(ب) وأحاط علماً بالتقارير عن سياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها كما هي واردة في الوثقتين

ICCD/COP(4)/4 و Add.1، وكذلك تقرير لجنة تيسير الآلية العالمية كما هو وارد في الوثيقة ICCD/COP(4)/Add.2.

٣- ويُرفق مع هذه المذكرة تقرير رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف.

تقرير المدير العام للآلية العالمية نيابة عن رئيس الصندوق ق الدولي  
للتنمية الزراعية إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف<sup>(١)</sup>

روما، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١

**التقييم والتوصيات**

يُقدم المدير العام للآلية العالمية تقرير الآلية العالمية إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف والذي يُغطي فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، نيابة عن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (المادة ٣ بء)، المرفق الأول من مذكرة التفاهم بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأطراف). ويقدم التقرير الخلفية والأساس المنطقي لتدخلات الآلية العالمية من أجل بناء الشراكات وتعبئة الموارد، واستعراضاً عاماً لأنشطة الآلية العالمية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، واستعراضاً أولياً للعمل في المستقبل.

**الخلفية والأساس المنطقي لتدخلات الآلية العالمية**

يعني مصطلح "التصحّر" في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "تردي الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية". ونظراً للطبيعة المتعددة القطاعات لتدخلات المطلوبة للتصدي لقضايا تردي الأراضي، وتنوع مصادر التمويل المطلوبة لهذه الغاية، أنشئت الآلية العالمية للمساعدة على ترشيد عملية تخصيص الموارد وتعبئة التمويل الإضافي، حسب الاقتضاء. ونتيجة لهذا، تعمل الآلية العالمية بدفع طلب، وتتسم بالمرونة والكثافة، وتسترشد بمبدأي الحياد والعالمية.

ويتمثل أحد المبادئ الأساسية لاتفاقية مكافحة التصحر في أن تردي الأراضي سبب من أسباب الفقر الريفي وأثر من آثاره على السواء. ولهذا فإن الالتزام العالمي المتجدد بتخفيف الفقر يتيح آفاقاً مشجعة لتنفيذ الاتفاقية في البلدان الأطراف المتأثرة، عن طريق ربط برامج العمل الوطنية باستراتيجيات الحد من الفقر. وبناء على ذلك، فإن تعبئة الموارد لمكافحة تردي الأراضي تمثل أحد التحديات، نظراً للتناقص العام في المساعدة الإنمائية الرسمية، وما اقترن بذلك من خفض نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة والتنمية الريفية.

وأظهرت التجربة أن احتمالات تعبئة الموارد بشكل فعال تعتمد، ضمن جملة أمور، على قدرة الحكومات المعنية على إدماج برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية في استراتيجيات التخطيط الوطنية والقطاعية، وإيجاد علاقات تآزر بين الاتفاقيات. وغالباً ما ترتبط الحواجز القائمة بتنسيق السياسات والتنسيق المؤسسي ومشاركة الجهات المستفيدة، والافتقار إلى نظام معلومات يُعتمد عليه مع مؤشرات موثوقة من الناحية المالية (تدفقات ومصادر أموال)، والاجتماعية - الاقتصادية (الإنتاج والدخل) وبيئية (التصحّر والتحات والتنوع البيولوجي). ولا تزال العمليات والحواجز التي تعترضها تمثل تحدياً استراتيجياً للبلدان الأطراف المتقدمة والنامية على السواء.

(١) استُنسخ التقرير بدون تحرير رسمي من جانب أمانة الاتفاقية.

## أنشطة الآلية العالمية في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١

### الاستراتيجية التشغيلية

اعتمدت الآلية العالمية، وفقاً لولايتها، استراتيجية تشغيلية تهدف إلى ما يلي:

- الاستفادة من مصادر التمويل العادية القائمة، عن طريق إدماج أهداف برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية لمكافحة التصحر في عمليات التخطيط والميزنة العادية التابعة للحكومات وفي دورات البرمجة المعتادة التابعة للجهات المانحة؛
- استكشاف الفرص للحصول على موارد جديدة وإضافية إلى جانب التمويل التقليدي عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون، مع تركيز خاص على مرفق البيئة العالمية، والقطاع الخاص (المؤسسات والشركات)، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك فرص أخرى للتمويل والمساعدة التقنية عن طريق التعاون اللامركزي.

### مهام الآلية العالمية ونواتجها

تعهدت الآلية العالمية بتقديم المساعدة التقنية والمالية عند الطلب في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ لعدد من البلدان والمناطق (الفرعية) وتشمل هذه البلدان، إلى جانب بلدان أخرى: الجزائر والأرجنتين وبوركينا فاسو وشيلي والصين وبلدان آسيا الوسطى وكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا والهند وإيران وهاييت ومالي وموريتانيا ومنغوليا والمغرب والنيجر وباكستان والسنغال وجنوب أفريقيا وتونس وأوغندا وفييت نام وزمبابوي. وتتعلق مساعدة الآلية العالمية بصياغة أو تنفيذ برامج العمل الوطنية في البلدان المذكورة أعلاه، أو برامج العمل دون الإقليمية في شمال أفريقيا وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وفي غرب آسيا وآسيا الوسطى. ووفقاً للمهام التي أسندتها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية للآلية العالمية، وعلى ضوء الاستعراض الأول للسياسات، والطرائق التشغيلية والأنشطة، كانت استجابة الآلية العالمية للعدد المتزايد من طلبات المساعدة تسير على النحو التالي:

- جمع ونشر المعلومات؛
- التحليل وإسداء النصح عند الطلب؛
- تشجيع الإجراءات التي تفضي إلى التعاون والتنسيق؛
- تيسير تعبئة وتوجيه الموارد المالية.

جمع ونشر المعلومات: في أعقاب تقديم جهاز المعلومات المالية عن ترددي الأراضي في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، واصلت الآلية العالمية جهودها من أجل التنفيذ الشامل للنظام، خاصة بهدف إيجاد نهج لا مركزي وتشاركي لتقاسم المعرفة. وفي هذا الصدد، أُنخِذت مبادرات لجمع البيانات ذات الصلة من مجموعة ضخمة من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف، ولإشراك أصحاب المصلحة في تطوير واختبار سمات وظيفية وتقنية لنظام جهاز المعلومات المالية على أساس تجريبي.

التحليل وإسداء النصح عند الطلب: تتطلب موازنة العرض والطلب بصورة فعالة من أجل الاستثمار في مكافحة تردي الأراضي، فهماً صحيحاً للعمليات التي تقوم بها الحكومات والشركاء في التنمية ضمن جهودهم لإدماج أهداف الاتفاقية، والنواتج المتولدة من مثل هذه العمليات. ونتيجة لهذا، ساندت الآلية العالمية إعداد وتيسير المشاركة الإقليمية ودون الإقليمية بشأن النهج الخاصة بتعبئة الموارد. واستجابت الآلية العالمية أيضاً لطلبات حكومية محددة للمساعدة على الانتقال من مرحلة التخطيط (برامج العمل الوطنية) إلى مرحلة العمل (الاستثمارات الميدانية). وفي الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١، قامت الآلية العالمية، بالتعاون مع لجنة التيسير، بتيسير عدد من الأنشطة الداعمة التي تشمل:

- المساعدة في التحليل وإسداء النصح بشأن الترابط بين برامج العمل الوطنية وأحكام الاتفاقية والصلات بين برامج العمل الوطنية وأطر التخطيط القطاعية والوطنية؛
- المساعدة في تحديد الصلة بين برامج العمل الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر؛
- بناء القدرات (تقييم المتطلبات وتحديد/تحليل الفرص)؛
- دعم الاستعراضات التشخيصية للأسباب الكامنة وراء تردي الأراضي؛
- استعراضات مقارنة للروابط المحتملة بين أولويات الاستثمار في إطار برامج العمل الوطنية والمشاريع الجارية أو المخططة التي يمولها المانحون؛
- إعداد ملفات للمانحين وتشجيع تطوير قاعدة بيانات على المستويين القطري ودون الإقليمي؛
- تحليل ثغرات الاستثمار وآليات التمويل المحتملة والمطلوبة لسد هذه الثغرات.

تشجيع التعاون والتنسيق: تعمل الآلية العالمية على تشجيع التعاون والتنسيق في سياق تحالفاتها الاستراتيجية التي تشمل حواراً للسياسات وتعاوناً تشغيلياً، مع عدد من المؤسسات فيما يتعلق باستراتيجياتها العامة، وفيما يتعلق بالأنشطة على المستويات القطرية والإقليمية (دون الإقليمية). وتشمل العناصر الرئيسية التي تستخدمها الآلية العالمية في صياغة الشراكات الاستراتيجية ما يلي:

- لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية (وتضم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، وأمانة مرفق البيئة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومصارف التنمية الإقليمية (مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية))؛
- والمنظمات الإقليمية (دون الإقليمية) التي توجد لها ولايات و/أو مصلحة خاصة في اتفاقية مكافحة التصحر؛
- ومؤسسات الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية؛
- والوكالات الثنائية؛
- ومجتمع المنظمات غير الحكومية.

واعتمدت الآلية العالمية استراتيجية تشجع عملية "المشاركة البناءة" بين جميع أصحاب المصلحة. وتجمع هذه العملية البلدان الأطراف المتقدمة والمؤسسات المتعددة الأطراف والبلدان الأطراف المتأثرة والمجتمع المدني لوضع تصور مشترك والالتزام بالتصدي لقضايا الأراضي الجافة. وتشمل العملية إيفاد بعثات مشتركة تضم شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف لتقييم احتياجات

بلد ما أو منطقة فرعية ما، وبدء حوار مع الوزارات المعنية والمجتمع المدني على المستوى الوطني. وهذه الأنشطة الأولية تُيسر تبادل المعلومات، وتحديد أوجه التداخل في برجة المانحين، وتقييم البيئة المواتية، وتحسين صورة الاتفاقية. وهي أيضاً تهيئ الأوضاع لتطوير تدخلات البرامج المكتملة وتحديد المناطق التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة، وتمهيد الطريق لإدماج برنامج العمل الوطني ضمن خطة التنمية الوطنية، لكي تتمكن وكالات التمويل بعد ذلك من التمويل من خلال القنوات القائمة.

تعبئة وتوجيه الموارد المالية: استخدمت الآلية العالمية التبرعات المقدمة من حكومات ومؤسسات إنمائية معينة كتمويل حفاز لإقامة شراكات بغية تعبئة مبالغ أكبر من الموارد المالية. وبعبارة أخرى، يولد الدعم الحفاز من الآلية العالمية أثراً مضاعفاً عن طريق الحصول، بمرور الوقت، على استثمارات كبيرة من الحكومات وشركائها في التنمية لمكافحة تردي الأراضي والفقر في البلدان المتأثرة. ولا تُعتبر الآلية العالمية مصدر تمويل وحيد لاتفاقية مكافحة التصحر. وحقيقة الأمر أن الجانب الأكبر من موارد الاستثمارات لمكافحة تردي الأراضي سوف يُرسل مباشرة إلى الحكومات المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني، عن طريق اتفاقات شراكة محددة مع الوكالات المانحة. وفي هذا السياق، ساعدت الموارد الحفازة للآلية العالمية على تيسير عدد من الأنشطة التي أدت إلى تعبئة موارد من مرفق البيئة العالمية والمساعدة الإنمائية الرسمية العادية لمكافحة تردي الأراضي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وبينما توجد صور ملموسة للأثر المضاعف لتدخلات الآلية العالمية، لا تزال عملية إدماج اتفاقية مكافحة التصحر على المستوى القطري في مرحلتها الأولى، ومن هنا كانت الصعوبة في تقدير الموارد المالية اللازمة خلال فترة زمنية معينة. وفي المستقبل القريب (أي مع نهاية عام ٢٠٠١، بالنسبة لبعض البلدان المتأثرة، و٢٠٠٢ بالنسبة لبلدان أخرى كثيرة) سوف تكون الآلية العالمية في وضع يسمح لها بمساعدة الحكومات، عند الطلب، على وضع أهداف واقعية لتعبئة الموارد.

وتعكس جهود الآلية العالمية لحشد الموارد وتوجيهها نهجاً متشعباً يشمل استعراضاً منهجياً لأطر التعاون الإقليمي والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، لتحديد الخيارات من أجل دعم برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية ضمن هذه الأطر. وتُستخدم هذه الممارسة في حالة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومن المتوقع أن يتم تخصيص ما لا يقل عن ٢٥-٣٠ في المائة من جملة برنامج الإقراض السنوي البالغ ٤٠٠-٤٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لمشاريع وبرامج تتصل مباشرة بأهداف اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان المعنية. ومن المسلم به أيضاً أن باستطاعة الآلية العالمية تقديم دعم للشعب التشغيلية التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتعبئة المنح المخططة لمرفق البيئة العالمية وتمويل المشاريع التابع لهذا المرفق، من أجل التصدي للشواغل البيئية الإقليمية أو العالمية، وبذلك تُعزز من الاستدامة البيئية للتدخلات الموجهة نحو الفقر من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتقوم الآلية العالمية بممارسة مماثلة مع مؤسسات تمويل أخرى في سياق نهج "خطة أعمال" ضمن لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية. وبالمثل، فإن عملية الحصر الجارية لمؤسسات القطاع الخاص سوف توفر أساساً لتحديد العلاقة بين المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني والدافع الاستراتيجي لمصادر التمويل الخاصة هذه.

وينطوي النهج المتشعب أيضاً على دعم للبلدان الأطراف المتأثرة لإعداد سلسلة من البرامج والمشاريع لتمويلها من جانب مرفق البيئة العالمية استناداً إلى برنامج العمل الوطني. وفي عدة مناسبات، أسهمت الآلية العالمية في توليد أفكار لمشاريع جديدة وشاركت في تمويل إعداد مذكرات مفاهيم لمشاريع ممولة من مرفق البيئة العالمية أعقبتها طلبات ناجحة للحصول على منح التخطيط. ففي هذه الحالات، أُسندت إلى الآلية العالمية أيضاً مسؤولية تعبئة تمويل مشترك من مصادر أخرى على غرار مساهمات مرفق البيئة العالمية. وتظهر مثل هذه التجارب إمكانية الآلية العالمية كشريك مؤسسي يقوم، على نحو فريد، بوظيفة مفاهيمية

لمساعدة الحكومات على إقامة جسر بين عملية برامج العمل الوطني وحلقات العمل التي ينظمها مرفق البيئة العالمية من أجل الحوار القطري وتطوير حافظة خاصة بمرفق البيئة العالمية على المستويات القطرية وعبر الوطنية. وعلى هذا النحو، تضيف تدخلات الآلية العالمية قيمة لأنشطة أمانة مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفذة التابعة لهذا المرفق.

### استراتيجية الاتصالات

يستند نهج الآلية العالمية إلى نفس الأساس المتبع في تعبئة الموارد، أي أن الاتفاقية المتعددة القطاعات تتطلب نهجاً متعدد المصادر ومتعدد التمويل. وبعبارة أخرى، يجب على الآلية العالمية أن تستفيد من استراتيجيات الاتصالات لمختلف أصحاب المصلحة في الاتفاقية (الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين وغير ذلك)، لضمان أن تشمل مثل هذه الاستراتيجيات على رسائل تهدف إلى تعزيز أهداف اتفاقية مكافحة التصحر.

وعلى هذه الأسس، سوف تتعاون الآلية العالمية مع شركائها من أجل إعداد رسالة محددة توجه إلى جماهير مستهدفة تم تحديدها بدقة، عن طريق أدوات اتصال منفصلة أو مشتركة حسب الاقتضاء (مواقع على الشبكة، و CD ROMs، ووثائق، و منشورات وغير ذلك)، تهدف في نهاية الأمر إلى تيسير الشراكات وتعبئة الموارد.

ونقطة البداية في هذه الاستراتيجية هي النظرية التي تقول إن كثيراً من الدعاة في الأراضي الجافة من ذوي النوايا الطيبة يواجهون صعوبة كبيرة في إقناع زملائهم في وزارات المالية و/أو التخطيط، أو في الوكالات المناحة، بأن الاستثمارات في تنمية الأراضي الجافة مجدية من الناحية الاقتصادية.

غير أن النتائج العامة المأخوذة من الدراسات الطويلة الأجل عن تنمية الأراضي الجافة تقول إن سكان الأراضي الجافة يتميزون بسرعة التكيف وقد نجحوا في زيادة إيراداتهم بطرق مستدامة، وفي مواجهة جميع الكوارث الطبيعية فيما عدا أشدها خطورة. وقد تضمنت هذه العملية ابتكار تقنيات وأنشطة قليلة المخاطرة داخل المزرعة وتطوير مصادر دخل خارج المزرعة تُستثمر غالباً، ولكن ليس بصورة دائمة، في أنشطة داخل المزرعة. ومن الواضح أن وجود اقتصاد زراعي متنوع يُعد شرطاً ضرورياً لنجاح تنمية الأراضي الجافة، ولكن هذا وحده ليس كافياً.

### الطريق إلى الأمام والخطوات التالية

هناك توافق متزايد فيما بين البلدان الأطراف في الاتفاقية على صلاحية الآلية العالمية كمؤسسة تحمل وعوداً بالمساعدة على ترشيد وتحسين عملية تخصيص الموارد لمواجهة تردي الأراضي عن طريق التدخل المتعدد القطاعات. وهناك اعتراف بجهود الآلية العالمية للاضطلاع بولايتها وكذلك بمسؤولياتها المتزايدة كما يتضح من استنتاجات وتوصيات الرئيس المشارك للفريق العامل المخصص المعني بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

وفي حين أن الآلية العالمية سوف تواصل في المستقبل جهودها الحالية لتقديم المساعدة، عند الطلب، من أجل إدماج برنامج العمل الوطني على جانبي العرض والطلب من معادلات الموارد المالية، سوف يتم بحث فرص جديدة لاستخدام محافل مؤسسية أخرى (وكالات متخصصة وهيئات حكومية دولية). وفي الوقت نفسه، سوف يصبح الدور التحليلي والاستشاري للآلية العالمية أكثر تركيزاً ليس فقط على تحسين دعم مرفق البيئة العالمية للاتفاقية، ولكن أيضاً لاستكشاف مصادر جديدة للتمويل. وأخيراً سوف تقوم الآلية العالمية بدور تنسيقي مستمر في مجال بناء القدرات والربط الشبكي للمعارف.

ولدعم إنجازات الأشهر الثمانية عشرة التي انقضت من فترة السنتين ٢٠٠٠/٢٠٠١، والاستجابة للتحديات الجديدة عند تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، اضطلعت الآلية العالمية بعدد من المبادرات التي تتطلب متابعة مباشرة، ومن بينها:

- تدعيم تنمية الموارد البشرية والتنظيم الداخلي للآلية العالمية استجابة للطلبات الخارجية المتزايدة للحصول على دعم، إلى جانب تعزيز التعاون التشغيلي (من خلال نهج "خطة الأعمال") مع الشركاء ذوي الصلة؛
- تيسير تنظيم اجتماعات التنسيق المعنية ببناء الشراكات وتعبئة الموارد ومتابعة هذه الاجتماعات بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة؛
- تكرار أطر الشراكة التي تحمل وعوداً بتعبئة الموارد، بعد إدخال التعديلات الضرورية؛ وتشغيل نافذة تابعة لمرفق البيئة العالمية داخل الهيكل التنظيمي القائم للآلية العالمية لتعزيز قدرة الآلية العالمية على الاستجابة، نظراً للفرص البادية لتعبئة موارد مرفق البيئة العالمية (التمويل المشترك المتصل بذلك) بطريقة يمكن التنبؤ بها؛
- استكشاف فرص لمتابعة الفقرة ٨ من المرفق للمقرر ٢٥/م أ-١ التي توصي بأن "تمنح الآلية العالمية مركز المراقب في مجلس إدارة مرفق البيئة العالمية"؛
- استعراض أطر التعاون القطري لمؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والأعضاء الآخرين في لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية، بغية زيادة الاهتمام بتردي الأراضي في حافظاتها القطرية؛
- مواصلة تقديم الدعم للبحوث العملية التعاونية الرائدة عن "قصص نجاح من الأراضي الجافة"، كجزء من استراتيجية الاتصالات الخاصة بالآلية العالمية لتعبئة الموارد وكمساهمة في الربط الشبكي للمعارف؛
- استكمال الحصر الجاري لمؤسسات القطاع الخاص وتحديد الصلة بين مجالات اهتمامها والدوافع الاستراتيجية لاتفاقية مكافحة التصحر وفرص دعم أنشطة ومشاريع خاصة متعلقة ببرامج العمل الوطنية في بلدان ومناطق (فرعية) مختارة؛
- رصد التقدم المحرز (كما أوصى بذلك المقرر ٩/م أ-٣، الفقرة ٨) في المفاوضات الحكومية الدولية ذات الصلة ومتابعة الحوار مع الجماعات ذات الصلة بغية تحديد فرص لتعبئة الموارد. وسوف يوجه اهتمام خاص للمتابعة الفورية للتوقيع الأخير على بروتوكول كيوتو واستكشاف الفرص لجملة أمور من بينها تبادل حقوق إطلاق الكربون وآلية التنمية النظيفة وكذلك صندوق التكيف؛
- القيام في الوقت نفسه، وفقاً لطلب المقرر ٩/م أ-٣، الفقرة ١٢) بتوضيح احتمالات الفرص الاقتصادية والتجارية الناشئة عن الاتفاقية والمتصلة بها؛
- وضع خطة استراتيجية للتعاون بشأن نظم المعلومات مع كل من أعضاء لجنة التيسير والشركاء الثنائيين ذوي الصلة وكذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

وبناء على ما تقدم، يصبح من الأهمية بمكان أن يعيد مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة النظر في مستوى الميزانية الأساسية للآلية العالمية - دون المساس بالتبرعات - من أجل ملاحقة الطلبات المتزايدة على المساعدة التي تقدمها الآلية العالمية، والحاجة إلى اغتنام الفرص البادية لتعبئة الموارد من أجل البلدان المتأثرة - من خلال الأثر المضاعف للتمويل الحفاز من جانب الآلية العالمية.

المحتويات

الصفحة

٩	..... مقدمة
٩	..... الجزء الأول: الخلفية والأساس المنطقي لتدخلات الآلية العالمية
٩	..... ألف - الآلية العالمية: المبادئ التوجيهية ومجالات العمل
١٠	..... باء - الحد من الفقر، هدف إنمائي رئيسي
١١	..... جيم - توجيه اتفاقية مكافحة التصحر: التحديات والفرص
١٣	..... الجزء الثاني: استعراض عام لأنشطة الآلية العالمية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢
١٤	..... ألف - جمع المعلومات ونشرها
١٤	..... باء - التحليل وإسداء المشورة عند الطلب
١٦	..... جيم - تعزيز التعاون والتنسيق
٢٠	..... دال - تعبئة وتوجيه الموارد المالية
٢٢	..... هاء - استراتيجية الاتصالات: نهج متعدد الاتجاهات
٢٣	..... الجزء الثالث: الجوانب المالية والمؤسسية للآلية العالمية
٢٣	..... ألف - التنظيم والموارد البشرية
٢٣	..... باء - المساهمات في الموارد المالية للآلية العالمية
٢٤	..... جيم - الإجراءات التشغيلية والإدارية
٢٥	..... الجزء الرابع: الطريق إلى أمام والخطوات القادمة

المرفقات

٢٨	..... Support to UNCCD implementation in East and Southern Africa - الأول
٣٥	..... Support to UNCCD implementation in West and Central Africa - الثاني
٤١	..... Support to UNCCD implementation in North Africa - الثالث
٤٦	..... Support to UNCCD implementation in Asia - الرابع
٥٣	..... Support to UNCCD implementation in Latin America and The Caribbean - الخامس
٦٠	..... Financial Information Engine on Land Degradation (FIELD) - السادس
٦٣	..... List of acronyms - السابع



## مقدمة

يقدم الأمين العام للآلية العالمية هذا التقرير إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف نيابة عن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، عملاً بالأحكام ذات الصلة (المادة الثالثة - ب، المرفق الأول) من مذكرة التفاهم بين مؤتمر الأطراف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية باعتباره المؤسسة التي تؤوي الآلية العالمية.

ويغطي التقرير فترة السنتين ٢٠٠٠/٢٠٠١ لكي يضع تدخلات الآلية العالمية في إطارها الصحيح. ولهذا يتضمن التقرير ليس فقط سرداً لتدخلات الآلية العالمية منذ الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، وإنما يتضمن أيضاً إشارات إلى أنشطة الآلية العالمية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠ (التي نوقشت بالفعل في تقرير الآلية العالمية إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف)، وكذلك توقعاً للأنشطة المخططة حتى نهاية السنة التقويمية ٢٠٠١.

## الجزء الأول: الخلفية والأساس المنطقي لتدخلات الآلية العالمية

### ألف - الآلية العالمية: المبادئ التوجيهية ومجالات العمل

#### المبادئ التوجيهية

يعني مصطلح "التصحر" في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "تردي الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية". ونظراً للطبيعة المتعددة القطاعات لتدخلات المطلوبة للتصدي لقضايا تردي الأراضي، وتنوع مصادر التمويل المطلوبة لهذه الغاية، أنشئت الآلية العالمية للمساعدة على ترشيد عملية تخصيص الموارد وتعبئة التمويل الإضافي، حسب الاقتضاء.

وتوفر خطة العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية إطاراً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وبمقتضى هذه الاتفاقية، ينبغي أن تكون مثل هذه الخطط مرتبطة بصورة وثيقة مع جهود أخرى لصياغة السياسات الخاصة بالتنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، ترتبط قضية التصحر ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية ذاتها. وفي هذا السياق، يوجه اهتمام خاص إلى جميع جوانب التنمية الريفية المستدامة وإلى تخفيف الفقر، بما في ذلك الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، ودعم سبل المعيشة الريفية البديلة والوصول إلى البنية الأساسية الاجتماعية الاقتصادية والاقتصادية وإلى الخدمات.

وإذا نظر إلى الآلية العالمية من هذه الزاوية، فإنه يمكن اعتبارها ليس على أنها صندوق مركزي أو صورة مكررة من مصادر وآليات التمويل القائمة، ولكن على أنها مؤسسة تنسيق تساعد على ترشيد عملية تخصيص الموارد وتعبئة الموارد المالية الإضافية إذا اقتضى الأمر. وتنطوي هذه العملية على استخدام أدوات التمويل التقليدية لوكالات التعاون الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك موارد مرفق البيئة العالمية ومصادر تمويل أخرى.

والمبادئ التوجيهية التي يستند إليها استخدام الموارد الحفازة المتاحة للآلية العالمية مبينة في المقرر ٢٥/م-١ ويراد بها ضمان قيام الآلية العالمية بما يلي:

- الاستجابة لاحتياجات وأولويات الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر؛
- عدم الازدواجية مع الآليات والمرافق القائمة، بل تعزيز قيمتها؛

- توحي المرونة والكفاءة، والاعتماد على مؤسسات أخرى، بما في ذلك المؤسسة التي تؤولها، وكذلك الاستعانة بالقدرات والتسهيلات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛
- مراعاة الحياد العالمية هي عمليتها.

## مجالات العمل

تضطلع الآلية العالمية بالتدخل بناء على طلب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وفقاً للأساس المنطقي التالي:

- المساعدة على تنسيق تعبئة الموارد لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم تنسيق برامج العمل الوطنية وربطها بالاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة على المستوى القطاعي أو الوطني، وبرامج المساعدة العادية لوكالات التعاون التقني والمالي؛
- تيسير نهج متضافر لتعبئة الموارد من أجل إعداد و/أو تنفيذ برامج عمل إقليمية ودون إقليمية، مع توجيه اهتمام خاص لقضايا النظم الإيكولوجية عبر الحدود وتبادل الخبرات، وتنسيق السياسات؛
- المساهمة في وضع نهج مبتكرة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية وتعزيز الحشد والربط الشبكي لأصحاب المصلحة، من أجل نقل التكنولوجيا والاستفادة من المعارف التقليدية وإدارة المعلومات؛
- إجراء حصر لبرامج التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك مصادر وقنوات التمويل الأخرى المتاحة لتنفيذ الاتفاقية وفقاً لأحكام الاتفاقية والمقررات ٢٤/م-١ و ٢٥/م-١ و ٩/م-٣. ويجري إعداد هذا الحصر على شكل نظام لا مركزي لإدارة المعارف يسمى جهاز المعلومات المالية عن تردي الأراضي، والذي يشمل أيضاً قاعدة بيانات عن الممارسات الجيدة والمشاريع والاحتياجات المالية للبلدان الأطراف النامية المتأثرة عند وضع برامج العمل والقيام بالأنشطة الأخرى المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

### باء - الحد من الفقر، هدف إنمائي رئيسي

يتمثل أحد المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أن تردي الأراضي يعد أحد أسباب الفقر الريفي ونتيجة له. وبناء على ذلك، فإن الالتزام العالمي المتجدد بتخفيف الفقر، كما يتضح من إعلان الألفية الذي أصدره زعماء العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تحت رعاية الأمم المتحدة - يتيح فرصاً مشجعة لتنفيذ الاتفاقية في البلدان الأطراف المتأثرة، عن طريق ربط برامج العمل الوطنية باستراتيجيات الحد من الفقر.

وحددت وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف عملية الحد من الفقر كهدف أولي لتدخلاتها. غير أن تعبئة الموارد لمكافحة تردي الأراضي يظل تحدياً كبيراً، نظراً للتناقض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية، وما اقترن بذلك من خفض نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة والتنمية الريفية.

واستجابة لهذه التحديات، اعتمدت الآلية العالمية، على مدى السنوات الماضية، ووفقاً لولايتها، استراتيجية تشغيلية تهدف

إلى ما يلي:

- إدماج أهداف برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر ضمن عمليات التخطيط والميزنة العادية للحكومات وكذلك ضمن الدورة البرنامجية المعتادة للجهات المانحة؛
  - استكشاف الفرص للحصول على موارد جديدة وإضافية إلى جانب التمويل التقليدي عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدور، مع توجيه اهتمام خاص إلى مرفق البيئة العالمية والقطاع الخاص (المؤسسات والشركات)، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك فرص أخرى للتمويل والمساعدة التقنية عن طريق التعاون اللامركزي؛
- وتحقيقاً لهذه الغاية، استخدمت الآلية العالمية مواردها الخاصة لبناء شراكات وتوليد أثر مضاعف لاستخدام الاستثمارات الكبيرة. بمرور الوقت من أجل مكافحة تردي الأراضي والفقر في البلدان المتأثرة.

#### جيم - توجيه اتفاقية مكافحة التصحر: التحديات والفرص

يتضح من التجربة الأخيرة مع تنفيذ الاتفاقية في مختلف المناطق أن احتمالات التعبئة الفعالة للموارد تعتمد، ضمن جملة أمور، على ما يلي:

- قدرة الحكومات المعنية على إدماج القضايا المتعددة الجوانب لتردي الأراضي ضمن عمليات التخطيط والميزنة الإنمائية الوطنية والقطاعية. وهذا من شأنه أن يسمح لبرنامج العمل الوطني بالخروج من "الإطار الإيكولوجي" الصارم، وبذلك تنشأ روابط تشغيلية بين برامج العمل الوطنية والأطر الأخرى ذات الصلة التي تتناول تخفيف الفقر والتنمية الزراعية وتخفيف عبء الديون وغير ذلك؛
- تحديد صلة بين الدوافع الاستراتيجية لبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر من ناحية، وأطر التدخل ودورات البرمجة للشركاء في التنمية من ناحية أخرى، لتيسير الدعم المقدم للمجالات ذات الأولوية في برامج العمل الوطنية عن طريق تدخلات المانحين الجارية أو المخططة. وتبين التجربة الأخيرة أن عملية التدخل هذه تعد تحدياً ليس فقط بالنسبة للبلدان الأطراف النامية المتأثرة، وإنما بالنسبة للبلدان الأطراف المتقدمة أيضاً، كما اعترف بذلك استعراض أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن إدماج الاتفاقيات البيئية؛
- إقامة روابط تشغيلية بين برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية من أجل التصدي لقضايا مثل الإدارة المستدامة للنظم البيئية عبر الحدود والتي تتجاوز نطاق البرامج الوطنية. وسوف تتيح هذه الرابطة أيضاً فرصة للاستفادة من بعض إمكانيات التمويل العالمي أو الإقليمي التي قد لا تتاح في أحوال أخرى؛
- فعالية تحديد العلاقة بين اتفاقية مكافحة التصحر والاتفاقيات البيئية الأخرى، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتحويل هذه العلاقة إلى علاقة عملية.

ويلزم وقت طويل لعملية إدماج أهداف اتفاقية مكافحة التصحر في العمليات ذات الصلة المتعلقة بجوانب العرض والطلب (أي الحكومة والشركاء في التنمية، كل فيما يخصه)، وإقامة جسور تشغيلية بين برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية، وإيجاد تآزر بين التدخلات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية في إطار الاتفاقيات المختلفة (التي تتناول التصحر

والتنوع البيولوجي وتغير المناخ). والجمود الإداري الذي قد يعوق في بعض الأحيان مثل هذه العملية تزيد من حدته القدرة المؤسسية المحدودة على المستوى القطري في المجالات التالية:

- وضع برامج عمل وطنية وبرامج عمل دون إقليمية، استناداً إلى تحليل عريض للأسباب الرئيسية للتصحّر (مثل السياقات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسة العامة والسياقات المؤسسية التي تؤدي إلى تردي الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، نتيجة للعوامل المناخية واستراتيجيات البقاء لمستخدمي الموارد الطبيعية)؛
- تحديد السياسة العامة والحوافز المؤسسية، وكذلك ثغرات الاستثمار؛
- اتخاذ تدابير علاجية ملائمة من حيث تحسين/اتساق السياسة العامة، والتنسيق/التغيير المؤسسي، ودعم الاستثمارات الميدانية.

ونظراً للافتقار إلى قدرة التنسيق الملائمة وإلى الآليات التي تتسم بالكفاءة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية، يكون هناك اتجاه لحدوث ثغرات أو حالات تداخل في تدخلات المانحين بما في ذلك في مجال بناء القدرات، بينما توجد أعداد غفيرة من برامج التدريب والشبكات التي تعمل بالفعل عبر المناطق المختلفة.

وهناك اعتقاد عام (لا سيما فيما بين مؤسسات التنسيق التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر) بأن عدم كفاية الموارد المالية والتقنية تعد عقبة رئيسية أمام تنفيذ برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية. وعلى العكس من ذلك، تؤكد الإدارات التشغيلية أو الممثلون الميدانيون للشركاء في التنمية الذين يتعاملون مع البلدان المتأثرة أنه يمكن لمقترحات الاستثمار المتعلقة ببرامج العمل الوطني أن تستفيد من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية إذا احتلت مكاناً بارزاً بالقدر الكافي على قائمة أولويات التدخلات التي يتم التفاوض بشأنها من خلال القنوات الحكومية. وبعبارة أخرى، يلزم حوار أكثر استباقية على جميع المستويات. وهذا أمر كانت الآلية العالمية تشجعه عند القيام بدورها كوسيط للتوفيق.

وعلى هذا الأساس، أتاحت دورة الفريق العامل المخصص لاستعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠١ فرصة مفيدة لتبادل وجهات النظر بين نقاط التنسيق التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر في البلدان الأطراف النامية والمتقدمة بشأن التقدم المحرز في تخطيط العمل والعوائق التي تعترض تعبئة الموارد.

وتؤكد نتيجة دورة الفريق العامل المخصص النتائج التي توصلت إليها المشاورات دون الإقليمية والإقليمية بشأن نهج الشراكات وتعبئة الموارد، والتي مولتها الآلية العالمية في أفريقيا (مومباسا ومدينة الجزائر) وفي آسيا (بانكوك) وفي أمريكا اللاتينية (السلفادور) خلال عام ٢٠٠٠. وقد نظمت هذه المشاورات بالتعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وأعضاء آخرين في لجنة التنفيذ التابعة للآلية العالمية ومنظمات (دون) إقليمية ذات صلة، عملاً بمقرر الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف.

ولكن من المسلم به أن المتطلبات الخاصة بالبلدان يمكن تلبيتها في سياق حوار على المستوى القطري يجمع الإدارات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات التنسيق التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر وكذلك الإدارات المكلفة بالتخطيط والتعاون المالي والتقني، إلى جانب الإدارات التقنية ذات الصلة).

ولا يزال برنامج العمل الوطني في مرحلة الصياغة في كثير من البلدان، بينما استكمل في بلدان أخرى، حيث تتناول هيئات التنسيق الوطنية قضايا التمويل والتشغيل المتعلقة بكيفية الانتقال من مرحلة التخطيط على مرحلة العمل. ولهذا فإنه من السابق لأوانه، فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المتعلقة ببرامج العمل الوطنية، إجراء تقييم ولو مبدئي للأثر (أي هل حقق المشروع أهدافه الإنمائية؟)، وللكفاءة (أي هل كانت المنافع تتجاوز التكاليف، بعد إجراء الخصومات المطلوبة؟)، وللاستدامة (أي هل يحتمل أن تستمر المنافع إلى ما بعد انتهاء المشروع؟).

وبينما تجري متابعة فرص البحث عن مصادر جديدة وإضافية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر (على النحو الذي توقعته الاتفاقية، عن طريق مرفق البيئية العالمية وآليات ابتكارية أخرى)، ينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضاً إلى التصميم والتنفيذ الصحيحين للمشاريع المتعلقة ببرامج العمل الوطنية. ويستفاد من تجارب الماضي مع مشاريع إدارة الموارد الطبيعية (بما في ذلك مكافحة تردي الأراضي) والتي سبقت اتفاقية مكافحة التصحر، أن التنفيذ الناجح للمشاريع وتقديم الأموال اللازمة لها في الوقت المناسب يمكن أن يولد عناصر إيجابية تؤدي إلى تحسين قدرة اتفاقية مكافحة التصحر على استيعاب المزيد من الموارد المالية من المساعدة الإنمائية الرسمية ومن مصادر محلية.

#### الجزء الثاني: استعراض عام لأنشطة الآلية العالمية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢

لقد استفاد من المساعدة التقنية و/أو المالية المقدمة في إطار الآلية العالمية في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ عدد من البلدان والمناطق (دون) الإقليمية، بما فيها: الجزائر والأرجنتين وبوركينا فاسو وشيلي والصين وبلدان آسيا الوسطى وكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا والهند وإيران وهاييتي ومالي وموريتانيا ومنغوليا والمغرب وباكستان والسنغال وتونس وأوغندا وزمبابوي. وتتصل المساعدة المقدمة من الآلية العالمية بصياغة أو تنفيذ برامج العمل الوطنية في البلدان المذكورة أعلاه، أو برامج العمل دون الإقليمية في غرب أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا وغرب آسيا وآسيا الوسطى ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وترد في مرفقات هذا التقرير تفاصيل عن نطاق وطرائق تدخلات الآلية العالمية على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية.

ووفقاً للوظائف المسندة إلى الآلية العالمية من قبل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وعلى ضوء الاستعراض الأول لسياسات الآلية العالمية وطرائقها التشغيلية وأنشطتها، تطورت استجابة الآلية العالمية لعدد متزايد من طلبات المساعدة على النحو التالي:

- جمع المعلومات ونشرها؛
- التحليل وإسداء المشورة عند الطلب؛
- تعزيز الإجراءات المفضية إلى التعاون والتنسيق؛
- تيسير تعبئة وتوجيه الموارد المالية.

ويرد أدناه وصف للطرق التي اضطلعت بها الآلية العالمية بهذه الوظائف.

### ألف - جمع المعلومات ونشرها

إن نظام مصدر المعلومات المالية للآلية العالمية بشأن تردي الأراضي (فيلد) قد أخذ يتحول تدريجياً إلى نظام لا مركزي لإدارة المعارف قائم على المشاركة وموجه نحو دعم عملية تعبئة الموارد لأغراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويدل تزايد ما تبديه المؤسسات وممارسو المهنة والمسؤولون عن اتخاذ القرارات في كل من البلدان النامية المتأثرة وشركائها في التنمية من اهتمام بنظام "فيلد" على ما يتسم به هذا النظام من أهمية وقيمة مضافة وفعالية. وقد بدأت الأنشطة التجريبية الرامية إلى اختبار وتشغيل هذا النظام تحقق نتائج ملموسة أعلنت عنها الآلية العالمية وأصبحت متاحة للجمهور عموماً.

وتواصل الآلية العالمية بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لنظام "فيلد" وصيانته والعمل من خلال هذا النظام على تشجيع إرساء ممارسات فعالة من حيث الكلفة لتقاسم المعارف بين الجهات ذات المصلحة. وسيزداد التشديد من الآن فصاعداً على تحليل الموارد بغية تيسير تحسين تدفقات الموارد وإمكانية التنبؤ بها، وهو أمر مفيد بالنسبة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ولهذه الغاية، سترصد الآلية العالمية عن كثب التقدم المحرز في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن القضايا ذات الصلة بتردي الأراضي.

### باء - التحليل وإسداء المشورة عند الطلب

إن المواءمة الفعالة بين عرض الاستثمار والطلب عليه في مجال مكافحة تردي الأراضي يتطلب التوصل إلى فهم صحيح لما يجري الاضطلاع به من عمليات وما يتولد من نتائج سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى الشركاء في التنمية، وذلك كجزء من الجهود المبذولة لتبسيط وترشيد أهداف الاتفاقية.

وكجزء من الأعمال التحضيرية للمشاورات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن نهج تعبئة الموارد، واستجابة للطلبات المحددة المقدمة من الحكومات للحصول على مساعدة من الآلية العالمية من أجل الانتقال من مرحلة التخطيط (برامج العمل الوطنية) إلى مرحلة العمل (الاستثمارات الميدانية)، شرعت الآلية العالمية في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ في تيسير عدد من أنشطة الدعم، بالتعاون مع أعضاء لجنة التيسير التابعة لها، بما في ذلك:

- إجراء تقييم لمدى الترابط بين '١' نطاق برامج العمل الوطنية؛ و'٢' أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بوصفها اتفاقية معنية بالتنمية المستدامة في المناطق المتأثرة؛ و'٣' الخطط الحكومية أو الوطنية؛ و'٤' أطر المساعدة المقدمة من البلدان المانحة. وفي البلدان التي تستند فيها وثيقة برنامج العمل الوطني، لمجموعة متنوعة من الأسباب، إلى مفهوم ضيق للتصحر وتتألف بصورة أساسية من خطة العمل المعتمدة من قبل هيئة تنسيق برنامج العمل الوطني، يتيح هذا النوع من التقييم فرصة لتوسيع منظور برنامج العمل الوطني وبالتالي توسيع الأساس الذي تستند إليه عملية تعبئة الموارد.
- إجراء تقييم لمتطلبات بناء القدرات (لإزالة العوائق التي تعترض تبسيط وترشيد برنامج العمل الوطني حسبما ورد بحته أعلاه)، وتحديد الفرص المتاحة لتلبية هذه المتطلبات من خلال برامج وشبكات ومبادرات قائمة أو جديدة تعنى ببناء القدرات. وقد قطعت هذه الأنشطة شوطاً طويلاً في منطقة الجنوب الأفريقي برعاية المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي بوصفه هيئة تنسيق برنامج العمل دون الإقليمي. وفي هذا السياق، يجري إيلاء

اهتمام خاص لإقامة روابط بمبادرة تنمية القدرات التي يدعمها مرفق البيئة العالمية والتي تعنى بمسألة تردي الأراضي على وجه التحديد، فضلاً عن إقامة روابط بمبادرات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف. ولهذه الغاية، تم إنشاء فريق عامل يتألف من المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي وثلاثة من البلدان الأعضاء وممثلين عن الشركاء الإنمائيين المهتمين بالأمر.

• إجراء استعراض لتحديد الأسباب الجذرية للتصحّر كأساس لوضع برنامج عمل عام (بما في ذلك إصلاح/مواومة السياسات العامة، والتغيير/التنسيق المؤسسي، وتحديد مجموعة أساسية من الاستثمارات). وعلى هذا الأساس، سيعرض جدول الأعمال المتعلق بالسياسات والمؤسسات كي تنظر فيه المحافل الاستشارية المعنية التي تشتمل على الحكومات وشركائها في التنمية (مثل تلك المحافل المعنية باستراتيجية الحد من الفقر، واتفاقات تخفيف أعباء الديون، والبرمجة القطرية في إطار مرفق البيئة العالمية، وما إلى ذلك). وفي الوقت نفسه، ستتم مواومة المجموعة الأساسية المطلوبة من مشاريع الاستثمارات ذات الأولوية المتصلة ببرامج العمل الوطنية مع دورة البرمجة العادية للبلدان المانحة، أو سيتم تقديمها للنظر فيها من خلال آليات التعاون اللامركزية. وعلى مدى السنة الماضية، قدمت الآلية العالمية، بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مساعدة في تيسير إجراء هذه العملية في الصين، بالتشاور مع إدارة الغابات الحكومية وبدعم من الشركاء في التنمية. بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشركاء الصين الثنائيين التقليديين.

• إجراء استعراض مقارن لأولويات الاستثمار المحددة في إطار برنامج العمل الوطني والتدخلات الجارية أو المعتمدة للشركاء الإنمائيين على المستوى القطري. ويجري الاضطلاع بهذه العملية في مالي على سبيل المتابعة لاجتماع مائدة مستديرة نظمتها الحكومة في عام ١٩٩٩ أعرب خلاله المانحون عن اهتمامهم بمواصلة دعم المجالات ذات الأولوية المحددة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (بما في ذلك مراقبة موارد المياه، وإدارة الموارد الطبيعية، وإنشاء نظام للمعلومات البيئية، والخدمات الصحية).

• بلورة الملامح العامة للمانحين وتشجيع تطوير قواعد البيانات على المستويات دون الإقليمية والقطرية كأداة للمواومة بين عرض الموارد والطلب عليها. وفي هذا السياق، تشتمل المعلومات ذات الصلة على التوجهات الاستراتيجية لكل من المانحين على المستويات القطرية/دون الإقليمية، ومدى صلتها بمكافحة تردي الأراضي، والموارد المالية اللازمة، ونوع البرامج المعنية. ومن الأمثلة على تدخل الآلية العالمية ما يشمل بلورة الملامح العامة للمانحين في شرق وغرب وشمال أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي وآسيا، والدعم الذي تقدمه الآلية العالمية لشبكة المعلومات بشأن التصحر والجفاف في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في سياق التحضير لحلقات العمل دون الإقليمية والإقليمية المعقودة في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ بشأن النهج المتبعة إزاء الشراكة وتعبئة الموارد لأغراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (المقرر ٩/م-٣، الفقرة ١١).

• إجراء تحليل، على ضوء الاستعراضات المقارنة، لفجوات الاستثمار وآليات التمويل المرتقب اللازمة لسد هذه الفجوات، نتيجة لعمليات إعادة ترتيب البرامج القائمة أو الالتزامات الجديدة وفقاً لدورة البرمجة المقبلة للجهات المانحة. وفي هذا السياق، يجري النظر في إنشاء صناديق معنية بالتصحّر على المستوى الوطني أو المحلي

في كل من بوركينافاسو والسنغال وغيرهما من البلدان وذلك كواحد من الخيارات العديدة لتمويل برامج تنمية المناطق المحلية.

### جيم - تعزيز التعاون والتنسيق

تقوم الآلية العالمية بتعزيز التعاون والتنسيق ضمن تحالفاتها الاستراتيجية مع عدد من المؤسسات سواء في سياق استراتيجيات هذه المؤسسات أو في سياق الأنشطة المضطلع بها على المستويات القطرية و(دون) الإقليمية. وتتألف الجهات الرئيسية التي شرعت الآلية العالمية في إقامة شراكات استراتيجية معها من تلك الجهات الأعضاء في لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأمانة مرفق البيئة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومصارف التنمية الإقليمية: مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية)؛ والمنظمات (دون) الإقليمية التي لديها ولايات محددة و/أو اهتمام محدد فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والمؤسسات الأعضاء في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية؛ والوكالات الثنائية؛ وأوساط المنظمات غير الحكومية.

وقد اعتمدت الآلية العالمية استراتيجية تعزز عملية "المشاركة البناءة" بين جميع الجهات المعنية ذات المصلحة. وتجمع هذه العملية بين الأطراف من البلدان المتقدمة، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والبلدان الأطراف المتأثرة، والمجتمع المدني، من أجل بلورة رؤية مشتركة لمعالجة قضايا الأراضي الجافة. وتنطوي العملية على الاضطلاع ببعثات مشتركة مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل تقييم احتياجات البلد المعني أو المنطقة الفرعية المعنية، والشروع في حوار مع الوزارات المعنية والمجتمع المدني على المستوى الوطني. وتساعد هذه الأنشطة الأولية في تيسير تبادل المعلومات، وتحديد أوجه التداخل في برامج المانحين، وتقييم البيئة التمكينية، وتعزيز مكانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على المستوى الوطني. كما أن هذه البعثات تمهد الطريق للقيام بتدخلات برنامجية تكميلية وتحديد المناطق التي تحتاج إلى قدر كبير من الاستثمارات. ففي تونس، على سبيل المثال، أخذت هذه العملية الجارية تفضي إلى إدماج برنامج العمل الوطني في خطة التنمية الوطنية العاشرة كبرنامج من البرامج ذات الأولوية سيكون بإمكان وكالات التمويل أن توفر التمويل له من خلال القنوات القائمة.

ويُبين أدناه نطاق وطرائق تعاون الآلية العالمية مع بعض حلفائها الاستراتيجيين.

لجنة التيسير: تجمع لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية بين عدد من الوكالات المتعددة الأطراف، استجابة لأحكام الاتفاقية وما تقرر في دورات مؤتمر الأطراف، بغية التوصل بطريقة منسقة إلى تعزيز الدعم المقدم من هذه الوكالات لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وبالإضافة إلى الأعضاء الأصليين في لجنة التيسير - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي - أصبحت اللجنة الآن تضم أيضاً أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأمانة مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومصارف التنمية الإقليمية (المصرف الآسيوي للتنمية، والمصرف الأفريقي للتنمية، ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية).

وقد تطورت اجتماعات لجنة التيسير بصورة تدريجية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ كمحفل لتبادل الآراء بشأن القضايا الموضوعية فيما يتصل بحالة وتوجه تدخلات الآلية العالمية وبشأن القضايا ذات الصلة التي تهم أعضاء لجنة التيسير (مثل استراتيجية



الآلية العالمية في مجال الاتصالات، ومبادرة الأراضي والمياه الخاصة بأفريقيا، وتقديم المعلومات عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني باستعراض برامج العمل الوطنية، والاستعداد لمؤتمر "ريو + ١٠". كما تتيح لجنة التيسير الفرصة لطرح أفكار جديدة بشأن التنسيق، مثل الأخذ بنهج "الخطة العملية" (استناداً إلى التوجهات الاستراتيجية والمزايا النسبية للمؤسسات المعنية، وما إلى ذلك). وفي الوقت نفسه، هناك مجال أيضاً لمساهمة الآلية العالمية مساهمة إضافية في أعمال الإدارات التشغيلية التابعة للمؤسسات الأعضاء في لجنة التيسير، ولا سيما مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، وذلك بعدد من الطرق، منها:

- تقديم المساعدة للحكومات المعنية - بالتشاور مع الشعب الإقليمية التابعة لمؤسسات التمويل المتعددة الأطراف - من أجل وضع تصورات للمشاريع على أساس الأولويات المحددة في إطار برامج العمل الوطنية التي قد تود مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف هذه أن تسعى إلى تنفيذها في الوقت المناسب في سياق أطر تعاونها القطري أو كجزء من المشاريع المعدة للتنفيذ؛
- التعاون مع الشعب التشغيلية التابعة لمؤسسات التمويل المتعددة الأطراف من أجل التوصل، من خلال الأخذ بنهج إقليمي - أي من خلال برامج العمل (دون) الإقليمية - إلى تحديد ومعالجة بعض القضايا التي تتطلب تدخلات تتجاوز النطاق العادي لمشاريع المناطق التي تتلقى دعماً من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف. وهذا ينطبق على الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية العابرة للحدود (بما في ذلك مجتمعات المياه المشتركة أو المراعي أو المناطق الجبلية أو موارد الغابات) التي كثيراً ما تتطلب مواءمة السياسات العامة والتنسيق بين المؤسسات على المستوى دون الإقليمي؛
- تيسير بناء الشراكات وتعبئة موارد إضافية أخرى لتكملة المساعدة المالية المقدمة من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف (أي القروض والهبات) لصالح البلدان والمنظمات المعنية. ثم إن جسر الشراكة الذي يمكن للآلية العالمية أن تبنيه بوصفها أداة للمواءمة - أو كوسيط نزيه - لا ينطبق على تحديد الفرص المحتملة لتوفير التمويل المشترك للمشاريع المستهدفة من قبل مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف فحسب بل إنه ينطبق أيضاً على التدخلات التكميلية التي تتجاوز عادة ولاية وموارد أية مؤسسة بعينها من بين مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والتي تنطوي على إمكانات لتقديم مساهمة إضافية.

الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية: على سبيل المتابعة للمقرر ٢٥/م-١، وبتشجيع قوي من البنك الدولي بوصفه رئيساً للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، شرعت الآلية العالمية في عام ٢٠٠١ في استكشاف إمكانيات التعاون مع المؤسسات الأعضاء في الفريق الاستشاري. وفي هذا السياق، دعي المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمعهد الدولي لبحوث السياسة الغذائية، إلى تقديم عروض بشأن القضايا التي هي موضع اهتمام مشترك (مثل المدخلات التقنية في عمليات برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية وعوائد الاستثمار في الأراضي الجافة) في الدورة الثامنة للجنة التيسير التابعة للآلية العالمية. وستتم متابعة هذه المناقشات على المستوى الميداني وكذلك على أساس مواضع محددة، وسيقوم المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بدور صلة الوصل. وسيكون من بين المؤسسات الأعضاء في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية التي ستشارك في هذه المرحلة المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمعهد الدولي للزراعة المدارية، والمعهد الدولي لبحوث السياسة الغذائية، والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق المدارية شبه الجافة، والمعهد الدولي للموارد الجينية النباتية.

الوكالات الثنائية: إن الشركاء الثنائيين، بصورة عامة، يقدمون الدعم للآلية العالمية بوصفها ترتيباً مؤسسياً ابتكارياً من شأنه أن يساعد في ترشيد تدفق الموارد وزيادته عند الضرورة من أجل مكافحة تردي الأراضي. وهذا يتجلى في التبرعات للموارد المحفزة للآلية العالمية المقدمة من قبل الأطراف من البلدان المتقدمة، وهي: كندا والدايمرك وألمانيا والنرويج والسويد وسويسرا، لفترة السنتين ٢٠٠٠/٢٠٠١. كما أن الآلية العالمية تولي اهتماماً خاصاً، كجزء من وظائفها، لإقامة حوار مستمر مع الوكالات الثنائية، سواء في المقر أو في الميدان، بشأن القضايا الموضوعية.

وعلى سبيل المتابعة للمناقشات التي جرت خلال الاجتماعات المعقودة بين دورتي مؤتمر الأطراف، تفاعلت الآلية العالمية مع جهات تنسيق الاتفاقية التي تعمل في المقر، فيما يتعلق عادة بالتنسيق وتعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقيات البيئية. وعلى المستوى الميداني، أقامت الآلية العالمية اتصالات بالمثلثين الميدانيين للوكالات الثنائية كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز الروابط بين برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية والأولويات الاستراتيجية للمانحين وما يتصل بها من مشاريع وبرامج قائمة أو قيد الإعداد. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك ما شمل الشراكات الاستراتيجية بين الآلية العالمية والوكالات الثنائية لدعم برامج العمل دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي وآسيا الوسطى، ولاستكشاف الموارد القائمة والمحتملة للاتفاقية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية العادية ومؤسسات التمويل الخاص، وتداول أرصدة الكربون. إلا أن الخبرة المكتسبة على مدى السنتين الماضيتين تدل على أن عملية الإدماج - وما يتصل بذلك من متطلبات من حيث إشاعة الوعي وإقامة الروابط الاستراتيجية والتنسيق المؤسسي ونظم المعلومات - لا تزال تشكل تحدياً مستمراً لا بالنسبة للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية فحسب بل بالنسبة للأطراف من البلدان المتقدمة أيضاً.

وفي هذا السياق، كان التفاعل السابق للآلية العالمية مع أمانة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مشجعاً إلى أقصى حد، وقد اشتمل على مساهمة في صياغة المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية في مجال الحد من الفقر. وكما لوحظ في التقارير السابقة المقدمة من الآلية العالمية إلى مؤتمر الأطراف، فإن إنشاء آلية مماثلة للجنة التيسير لأغراض تأمين وجود تفاعل أكثر انتظاماً بين الآلية العالمية ومجتمع المانحين الثنائيين هو أمر ستكون له قيمة عظيمة. وستواصل الآلية العالمية بحث سبل ووسائل تنظيم مثل هذا التفاعل.

المنظمات الإقليمية: هناك دور ثلاثي الأبعاد متصور بالنسبة لنخبة من المنظمات دون الإقليمية في إطار الاتفاقية - بما يتمشى مع ولايتها الأصلية - وهو يشمل:

- تنسيق برامج العمل دون الإقليمية في المناطق الجغرافية ذات الصلة؛
- إرساء الأساس للشركاء الإنمائيين لدعم عملية برمجة برامج العمل الوطنية في البلدان الأعضاء؛
- توفير محفل دون إقليمي للحوار على صعيد السياسة العامة وللإحصاء المتبادل لتجارب التنفيذ.

وتتمثل الميزة النسبية للتعاون مع نخبة من المنظمات دون الإقليمية (وهو تعاون يتعين تعزيزه على النحو الواجب لهذه الغاية) في فرصة العمل بطريقة متكاملة بين مختلف الإدارات الحكومية وعلى مستويات شتى تتراوح بين الموظفين التقنيين والمسؤولين عن رسم السياسات العامة والسلطات السياسية. وهذا ينطبق مثلاً على اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في منطقة غرب أفريقيا، وعلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية

بالتنمية في منطقة شرق أفريقيا، واتحاد المغرب العربي في شمال أفريقيا، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في منطقة الجنوب الأفريقي. ولقد تم في هذا السياق بالذات تنظيم عملية تشاور بين أصحاب المصلحة على المستوى دون الإقليمي جمعت بين ممثلين عن إدارات المالية والتخطيط والزراعة والبيئة، برعاية المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، وذلك من أجل تحديد الخطوط العامة لمسار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على المستويين القطري ودون الإقليمي. وقد أسفرت هذه العملية عن ظهور إطار شراكة من أجل مكافحة تردي الأراضي والفقر (يشمل قضايا السياسة العامة والقضايا المؤسسية، ومجموعة أساسية من مشاريع الاستثمار، بما في ذلك حافظة مشاريع شاملة في مجال إدارة النظم الإيكولوجية العابرة للحدود). وسيتم دعم هذا الإطار بمرفق مالي دون إقليمي منشأ بأموال ابتدائية مقدمة من الآلية العالمية وبمساعدة تقنية من مجموعة المانحين المتعددي الأطراف في منطقة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي (البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة وفرنسا واليابان)، والوكالة الألمانية للتعاون التقني. ويجري النظر في إنشاء مرفق مماثل لكل من شرق أفريقيا وغرب أفريقيا برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا/اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. كما تتعاون الآلية العالمية بنشاط مع اتحاد المغرب العربي بشأن تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية: يجري إيلاء أولوية عالية لإشراك المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية حسبما سبق أن أُبلغت به الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف. واعترافاً بهذه الأولوية، أعدت الآلية العالمية مبادرة خاصة لدعم المنظمات غير الحكومية - برنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية كإطار للشراكة يهدف إلى تعزيز القدرات على مستوى القاعدة الشعبية، ولضمان إشراك المنظمات غير الحكومية بصورة منتظمة على المستويين الوطني ودون الإقليمي. وتعتبر الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر الشريك الأول للآلية العالمية.

وقد كان المشروع الأول المدعوم من قبل الآلية العالمية ضمن هذا الإطار - بتمويل مشترك من البنك الدولي - بمثابة عملية نموذجية للتبادل بين المجتمعات المحلية تشتمل على مزارعي الشاي في جنوب أفريقيا. وقد يَسرت الاضطلاع بهذا المشروع منظمة غير حكومية محلية (مجموعة الرصد البيئي). ولم تؤد هذه العملية التجريبية التي جرت في عام ٢٠٠٠ إلى تحسين إمكانية الوصول إلى أسواق الصادرات من قبل المجتمع المحلي الزائر فحسب، بل إنها أخذت تولد أيضاً آثاراً عملية مشجعة. وهذه تشمل قيام البنك الدولي بتطبيق نموذج التبادل هذا في كل من تزانيا وكينيا "لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في عملية معالجة المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باستخدام الأعشاب"، بتمويل من سويسرا. كما تمت الموافقة على قيام الآلية العالمية بتمويل برامج مماثلة للتبادل بين المجتمعات المحلية في أمريكا اللاتينية (بيرو) وآسيا (باكستان).

وثمة تحدٍ رئيسي يواجه تنفيذ برنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية، وهو يتصل بإدارة صناديق المنح الصغيرة والإشراف على الأنشطة الميدانية. ولهذا الغاية، تعمل الآلية العالمية على صياغة مذكرة تفاهم محددة مع الوكالات المتخصصة التي تستطيع الاضطلاع بهذه المهام، كما تعمل في الوقت نفسه على ربط برنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية ببرامج هذه الوكالات المتصلة بأنشطة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

### دال - تعبئة وتوجيه الموارد المالية

استخدمت الآلية العالمية مواردها الذاتية (التبرعات المقدمة من بعض الحكومات والمؤسسات الإنمائية) كتمويل حفاز لإقامة شراكات بهدف تعبئة مزيد من الموارد المالية. وبعبارة أخرى، يولد الدعم الحفاز المقدم من الآلية العالمية أثراً مضاعفاً بتعزيزه على مر الوقت استثمارات ضخمة من الحكومات ومن شركائها الإنمائيين لمكافحة تردي الأراضي ومكافحة الفقر في البلدان المتأثرة. وليس المقصود بالآلية العالمية أن تكون مصدراً وحيداً لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر؛ فالجزء الأكبر من موارد الاستثمار في مكافحة تردي الأراضي سوف يحوّل مباشرة إلى الحكومات الملتقية ومنظمات المجتمع المدني عن طريق اتفاقات شراكة محددة تُبرم مع الوكالات المانحة. وفي هذا السياق، ساعدت الموارد الحفازة للآلية العالمية على تيسير عدد من الأنشطة التي تؤدي إلى تعبئة الموارد لمكافحة تردي الأراضي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهذه الأنشطة تشمل فيما تشمله:

- التمويل المشترك والتيسير لحلقات عمل للجهات المعنية على الصعيد دون الإقليمي في غرب أفريقيا (فوتا جالون، النيجر/نيجريا) مما أسفر عن تقديم منحتين للتخطيط من مرفق البيئة العالمية (مرفق إعداد وتطوير المشاريع - المجموعة بء) في الفقرة ٢٠٠٠-٢٠٠١ على أن يليهما في عام ٢٠٠٣ مشروعان منتظران بمولان من مرفق البيئة العالمية؛
  - بدء و/أو دعم وضع أطر للشراكات على الصعيد القطري (مثل الشراكة بين الصين ومصرف التنمية الآسيوي) أو على الصعيد دون الإقليمي أو الإقليمي (مثل شراكات بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية)، وذلك كمرجع لإقامة قنوات للمشاريع الجاهزة لتلقي التمويل عن طريق وكالات التمويل المعنية المتعددة الأطراف والثنائية؛
  - تقديم الدعم لوضع، أو في بعض الحالات لبدء وضع أطر للشراكات على الصعيد القطري (مثلاً الصين) أو دون الإقليمي أو الإقليمي (مثلاً أمريكا اللاتينية والكاريبي) تكون مرجعاً في إعداد قنوات للمشاريع الجاهزة لتلقي الدعم عن طريق وكالات التمويل المعنية المتعددة الأطراف والثنائية؛
  - الإنشاء المشترك والتمويل المشترك مع مصرف التنمية الآسيوي لمنحة تقدم في إطار المساعدة التقنية الإقليمية لمكافحة تردي الأراضي والفقر في آسيا. وترمي هذه المنحة إلى مساعدة الحكومات على إزالة حواجز محددة تعترض سبيل إدماج اتفاقية مكافحة التصحر في التيار الرئيسي للسياسة العامة وعلى وضع الأساس لقناة مشاريع جاهزة للتنفيذ وجهتها اتفاقية مكافحة التصحر.
- رغم وجود أمثلة ملموسة على الأثر المضاعف لعمليات تدخل الآلية العالمية، لا تزال عملية استيعاب اتفاقية مكافحة التصحر على الصعيد القطري عملية في مرحلة مبكرة، وهذا هو منشأ الصعوبة في تقدير الموارد المالية المطلوبة في فترة زمنية معينة. وفي المستقبل القريب (أي بنهاية عام ٢٠٠١ بالنسبة لبعض البلدان المتأثرة وبحلول عام ٢٠٠٢ بالنسبة لبلدان عديدة أخرى)، ستكون الآلية العالمية قادرة على مساعدة الحكومات عند طلبها على تحديد أهداف واقعية لتعبئة الموارد.

إن جهود الآلية العالمية المبذولة لتعبئة وتوجيه الموارد تعكس نمجاً متعدد الاتجاهات ينطوي على استعراض منهجي تضطلع به الآلية العالمية لأطر التعاون القطري في الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، وذلك بهدف تحديد خيارات لدعم برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية ضمن هذه الأطر. وعلى سبيل المثال، فإن هذه العملية جارية في حالة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنتظر أن يكون من الممكن تخصيص نحو ٢٥-٣٠ في المائة من إجمالي برنامج الإقراض السنوي البالغ ٤٠٠ - ٤٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمشاريع وبرامج تتصل اتصالاً مباشراً بأهداف اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان المعنية.

ومن المسلم به أيضاً أن بإمكان الآلية العالمية تقديم دعم للشعب التشغيلية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتعبئة المنح التخطيطية في مرفق البيئة العالمية وتمويل المشاريع في هذا المرفق بهدف معالجة الشواغل البيئية الإقليمية أو العالمية بما يعزز الاستدامة البيئية لعمليات التدخل التي يضطلع بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بصدد مكافحة الفقر. وتضطلع الآلية العالمية حالياً بعملية مماثلة مع مؤسسات تمويل أخرى في سياق نهج "خطة سير العمل" في اللجنة التيسيرية للآلية العالمية. وكذلك فإن الجرد الجاري لمؤسسات القطاع الخاص سيشكل الأساس لتحديد نقاط التلاقح بين المجالات ذات الأولوية في خطط العمل الوطنية وبين الواجهة الاستراتيجية لمصادر التمويل الخاص هذه.

ويستتبع النهج متعدد الاتجاهات أيضاً تقديم الدعم للبلدان الأطراف المتأثرة في مجال قنوات البرامج والمشاريع الجاهزة للتمويل من مرفق البيئة العالمية وذلك على أساس برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية. لقد ساهمت الآلية العالمية في بضع مناسبات في الخروج بأفكار جديدة بشأن المشاريع وشاركت في تمويل وضع مذكرات مفاهيمية بشأن التمويل من مرفق البيئة العالمية (مرفق إعداد وتطوير المشاريع - المجموعة ألف) أعقبتها طلبات فازت بمنح التخطيط (مرفق إعداد وتطوير المشاريع - المجموعة باء). وفي هذه الحالات، أنيطت بالآلية العالمية أيضاً مسؤولية تعبئة التمويل المشترك من مصادر أخرى موازاة مساهمات مرفق البيئة العالمية. وفي إطار مبادرة الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه من أجل أفريقيا (التي تقدمها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمي) اتخذت الآلية العالمية التدابير التالية:

- المساهمة في تطوير المفاهيم؛ والعمل كقناة لما يتصل بها من مساهمة أولية لمرفق البيئة العالمية (مرفق إعداد وتطوير المشاريع - المجموعة ألف)؛
- المشاركة في تمويل الإعداد الذي سبق إنجازه والتنفيذ المقبل لاقتراح بشأن "مشروع متوسط الحجم" لمرفق البيئة العالمية أقره هذا المرفق مؤخراً؛
- القيام في مناسبة إجراء الأنشطة الإقليمية المدعومة من الآلية العالمية بتيسير ملكية مبادرة الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه من قبل الجهات المعنية الإقليمية التي تضم جهات منها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ومنظمات أحواض الأنهار.

توضح هذه التجارب إمكانات الآلية العالمية كشريك مؤسسي يضطلع على نحو فريد بمهمة في مجال المفاهيم هي مساعدة الحكومات في إقامة جسور بين عمليات برامج العمل الوطنية أو برامج العمل دون الإقليمية وحلقات العمل المتعلقة بالحوار القطري التي ينظمها مرفق البيئة العالمية ومجموعة مشاريع يطورها مرفق البيئة العالمية على الصعيدين القطري وعبر الوطني. وبذلك تضيف عمليات التدخل التي تضطلع بها الآلية العالمية قيمة لأنشطة أمانة مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفذة في مرفق البيئة العالمية.

وفي ضوء المقررات التي اتخذها مجلس مرفق البيئة العالمية مؤخراً توجد حاجة لمواصلة تعزيز قدرة الآلية العالمية للاستجابة وذلك بالنظر إلى الفرص الناشئة لتعبئة موارد مرفق البيئة العالمية (وما يتصل به من تمويل مشترك) بطريقة يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر. وفيما يتعلق بمصادر التمويل الأخرى، ستولي الآلية العالمية انتباهاً خاصاً في المستقبل القريب جداً لاستكشاف سبل ووسائل للاستفادة من فرص التمويل في القطاع الخاص وكذلك من الموارد التي يمكن تبعتها في سياق بروتوكول كيو توكو وآلية التنمية النظيفة (انظر الجزء الرابع، الطريق إلى الأمام والخطوات القادمة).

## هاء - استراتيجية الاتصالات: نهج متعدد الاتجاهات

بناء على طلب مؤتمر الأطراف، قامت الآلية العالمية بوضع استراتيجية للاتصالات كجزء من استراتيجيتها التشغيلية التي تستهدف "تيسير الاتصال بالأطراف والجهات الفاعلة الأخرى وزيادة الوعي بالاتفاقية وتشجيع المشاركة في تنفيذها" (المقرر 9/م أ-3، الفقرة 14).

وفي هذا السياق، يستند نهج الآلية العالمية إلى المنظومة المفاهيمية ذاتها التي اعتمدت في تعبئة الموارد، أي أن اتفاقية متعددة القطاعات تقتضي اتباع نهج متعدد المصادر ومتعدد جهات التمويل. وبعبارة أخرى، ينبغي للآلية العالمية أن تستفيد من استراتيجيات الاتصالات لدى كل جهة من مختلف الجهات المعنية بالاتفاقية (الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين، وما إليها)، لضمان تضمّن هذه الاستراتيجيات رسالة ترمي إلى تعزيز أهداف اتفاقية مكافحة التصحر. وبناء على ذلك، سوف تتعاون الآلية العالمية مع شركائها بهدف وضع رسائل محددة ترمي إلى تحديد الجمهور المستهدف تحديداً دقيقاً من خلال أدوات اتصال مستقلة أو مشتركة بحسب الاقتضاء (مواقع على الشبكة، وسي دي روم، وأفلام وثائقية، ومنشورات، وما إلى ذلك) على أن يكون الغرض النهائي لذلك هو تيسير إقامة الشراكات وتعبئة الموارد.

وكمتابعة للمشاورات السابقة مع الوحدات المعنية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وفي منظمة الأغذية والزراعة وما تلا تلك المشاورات من مناقشات للموضوع في أثناء الدورة الأخيرة للجنة التيسيرية للآلية العالمية، قامت الآلية العالمية، من باب التعاون، بتيسير البحث عن أمثلة على النجاح ونشرها وذلك في مجال الاستثمار في المناطق المتأثرة بتردي الأراضي. ويُشار إلى هذا النشاط لأغراض عملية بعبارة "أمثلة على النجاح في الأراضي القاحلة". أما القيمة المضافة للعملية المقترحة التي ترمي إلى تشجيع استثمارات إضافية دعماً لاتفاقية مكافحة التصحر فلا تكمن في تنوع مصادر المعلومات فحسب. فهي ستوفر أيضاً منظورات مؤسسية مختلفة لا بالاستناد إلى الاستعراض الذي يضطلع به الشركاء الإنمائيون لأداء مشاريعهم فحسب بل أيضاً بالاستناد إلى التقييمات النوعية التي تقوم بها الجهات المعنية الرئيسية ومنها الحكومات والمستفيدون من الموارد الطبيعية.

أما المنطلق لاستعراض أولي قامت به الآلية العالمية مؤخراً فهو الافتراض بأن كثيرين من المدافعين عن قضية الأراضي القاحلة بحسن نية يجدون صعوبة عظيمة في إقناع زملائهم في وزارات المالية و/أو التخطيط و/أو في الوكالات المانحة بأن الاستثمار في تطوير الأراضي القاحلة هو عمل مجد اقتصادياً.

يعني الاستعراض بالاستنتاجات التي انتهت إليها الدراسات الطويلة الأجل لتنمية الأراضي القاحلة، هذه الدراسات التي لا يوجد إلا القليل منها والتي قد لا تقل عدداً عن الدراسات المتوفرة عن المناطق الأشد رطوبة. والاستنتاجات العامة تفيد بأن سكان الأراضي القاحلة يتميزون بقدر ملحوظة على المرونة وقد نجحوا في زيادة مداخيلهم بطرق مستدامة، كما نجحوا في مواجهة الكوارث الطبيعية إلا أشدها. واستتبع هذا التوصل في داخل المزارع إلى ابتكارات في مجال الطرق الفنية والأنشطة التي تنطوي على مخاطر متدنية وتطوير مصادر للدخل في خارج المزارع تستثمر في أحيان كثيرة وليس في جميع الأحيان في أنشطة في داخل المزارع. ومن الواضح أنه من الضروري وجود اقتصاد زراعي مزدهر، ولكن ذلك وحده لا يكفي لضمان التطوير الناجح للأراضي القاحلة.

وإذ تضع الآلية العالمية في اعتبارها الحاجة المستمرة إلى الدعوة إلى الاستثمارات في المناطق المتأثرة بتردي الأراضي، فإنها لن تقتصر على مساعدة الحكومات على التوصل إلى مفاهيم مشاريعية تتصل ببرنامج العمل الوطني وتعتمد على الدروس

المستخلصة من الماضي، بل ستقوم أيضاً بتعبئة الدعم للمبادرة المتعلقة "بالأمثلة الناجحة في مجال الأراضي الجافة" باعتبارها برنامجاً بحثياً - عملياً تكون نتيجته بمثابة رسالة قوية في إطار استراتيجية اتصالات تستهدف تشجيع الحكومات والشركاء الإنمائيين الرسميين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (بما فيه المؤسسات) على إيلاء الأولوية المطلوبة لمكافحة تردي الأراضي.

### الجزء الثالث: الجوانب المالية والمؤسسية للآلية العالمية

#### ألف - التنظيم والموارد البشرية

كما جاء في تقرير الآلية العالمية المقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة، عُيّن موظفاً برامج في عام ٢٠٠٠ فأدى هذا التعيين إلى زيادة كبيرة في قدرة الآلية العالمية على الاستجابة. وعكست مجموعة المخصصات في الآلية العالمية أيضاً توصية مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة بشأن تغطية مناطق جغرافية متنوعة. غير أنه رغم الجهود المتواصلة لتحديد الأولويات في عمليات تدخل الآلية العالمية تحديداً يتفق والمبادئ التوجيهية المذكورة آنفاً، استخدمت الموارد البشرية المتاحة للآلية العالمية استخداماً بلغ حده الأقصى.

واتضح أنه كفي تتمكن الآلية العالمية من الاضطلاع بمهامها في الوقت المناسب وبكفاءة ين غني زيادة عدد الموظفين من الفئة الفنية وما يتطلبه ذلك من موظفي دعم لهم. وإدراكاً للأولوية المولاة لأفريقيا في الاتفاقية يوصى بإضافة وظيفتين جديدتين لموظفي برامج إلى الملاك الأساسي للآلية العالمية. وقد اضطلع بهذه المهام في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ خبراء استشاريون عينوا لفترات طويلة بتمويل من التبرعات. ويتوخى حالياً إجراء مماثل لتعيين موظف اتصالات نظراً إلى الدور الهام الذي تقوم به الآلية العالمية في هذا المجال. وقد أثّرت مسألة الملاك فعلاً في سياق تقرير الآلية العالمية الذي قدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة بشأن طلب لتنقيح ميزانية الآلية العالمية بهدف زيادتها إلى مستوى يتفق والمتطلبات الدنيا لنهوض الآلية العالمية بمهامها هوضاً يفني بالطلب المتزايد على المساعدة التي تقدمها كما يظهر ذلك في الوثائق المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عرض كل منهما الأصلي استضافة الآلية العالمية.

#### باء - المساهمات في الموارد المالية للآلية العالمية

إن الموارد المتاحة للآلية العالمية للاضطلاع بمسؤولياتها تضم ما يلي:

- مخصصات يحددها مؤتمر الأطراف من الميزانية الأساسية لاتفاقية مكافحة التصحر بهدف تغطية النفقات الإدارية والتشغيلية الأساسية للآلية العالمية؛
- تبرعات من مانحين متعددي الأطراف وثنائيين ومن مصادر أخرى (مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص) لتغطية النفقات الإدارية والتشغيلية للآلية العالمية فيما يتصل بالخدمات التي تقدمها الآلية العالمية؛
- موارد حفازة تتاح في شكل صناديق استثمارية أو موارد من مصادر أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف تستخدمها الآلية العالمية كمساعدة مالية حفازة دعماً لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

في عام ١٩٩٩ أقرت منحة مساعدة تقنية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (من تعهد مجموعه ١٠ ملايين دولار) كرسمة أولية لحساب الموارد الخاصة لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر وذلك في انتظار تعبئة تمويل مماثل من مانحين آخرين. وقد مكّنت هذه المساعدة المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الآلية العالمية من تخصيص مساعدة مالية للبلدان كمدخلات حفازة لتعبئة الموارد للاستثمارات الميدانية. ولا بد من الإشارة إلى أنه كان مفهوماً

من عرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية استضافة الآلية العالمية والمساهمة في حساب الموارد الخاصة لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر أن المزيد من المساهمات خلاف القسط الأول يعتمد على التبرعات التي يقدمها مانحون آخرون. وفي هذا السياق، يعتبر من المشجع جداً أنه، إضافة إلى التعاون بين الآلية العالمية، والبنك الدولي بشأن مسائل موضوعية، يساهم هذا البنك الآن أيضاً مساهمة مالية. بمنحة تبلغ ١,٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ووفق عليها في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ للسنة المالية ٢٠٠٠. ويتوقع تقديم مبلغ مماثل للسنة المالية ٢٠٠١.

ووردت أيضاً تبرعات من حكومة سويسرا بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ فرنك سويسري للسنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ كمواصلة للدعم الذي سبق تقديمه. اتخذت حكومة النرويج قراراً رسمياً بالمساهمة بمبلغ يقارب ٦٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الآلية العالمية لفترة ثلاث سنوات. وساهمت حكومتا الدانمرك والسويد بما يعادل مبلغ ٣٥٠.٠٠٠ دولار و٥٣٥ و٥٧٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة على التوالي. والمفاوضات جارية مع حكومتي هولندا وإيطاليا بشأن التبرعات للآلية العالمية. وإضافة إلى ذلك، يتوقع أن ينضم آخرون في الأشهر القليلة القادمة إلى المانحين الثنائيين الذين ساهموا فعلاً في الآلية العالمية.

#### جيم - الإجراءات التشغيلية والإدارية

كما جاء في تقرير الآلية العالمية إلى مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة تقوم الآلية تدريجياً، على أساس التجارب الناشئة، بتطوير عملية تدخل موحدة وذلك كجزء من جهودها الرامية إلى تبسيط عملياتها.

ولدى استلام طلب للحصول على الدعم تعد الآلية العالمية مذكرة شروع تستند إما إلى بعثة استطلاع توفد إلى البلد المعني أو المنطقة المعنية أو إلى استعراض يجري في المكاتب. وهذه الوثيقة وغيرها من الوثائق الأساسية، إلى جانب اقتراح بالحصول على مساعدة مالية من الآلية العالمية، تشكل الأساس لرسم "خارطة طرق" أولية لتدخل الآلية العالمية.

وكجزء من عملية الاستعراض، يستشار الفريق الاستشاري التقني التابع للآلية العالمية الذي أنشئ لتقديم المشورة بشأن أهداف ونطاق الأنشطة التي يتعين تمويلها في إطار حساب الموارد الخاصة لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر. ويتألف هذا الفريق من منظمة الأغذية والزراعة، والآلية العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر. وللآلية العالمية صلاحية دعوة آخرين لحضور اجتماعات الفريق الاستشاري التقني بحسب الاقتضاء، وذلك يعتمد على طبيعة المساعدة المطلوبة ومحورها الجغرافي. وتتلقي البلدان والمنظمات الحكومية الدولية دعماً مالياً أولاً كموارد حفازة لتعزيز الأموال الإضافية المقدمة دعماً لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

تشكل اجتماعات الفريق الاستشاري التقني التابع للآلية العالمية جزءاً من عملية مستمرة للاستعراضات والمشاورات التقنية التي تشمل أيضاً دورات اللجنة التيسيرية للآلية العالمية والتفاعل المستمر بين الآلية العالمية وأعضاء اللجنة التيسيرية.

استمرت طوال السنة عملية تبسيط الإجراءات الإدارية في الآلية العالمية. وقد شمل ذلك إجراءات مكتبية روتينية ووضع اتفاقات نموذجية للمنح التي تقدمها الآلية العالمية دعماً للحكومات والمنظمات. وقد اعتمدت الآلية العالمية في ذلك على معارف وخبرات الشعب ذات الصلة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي تعمل الآلية معه على نحو وثيق على أساس يومي.



## الجزء الرابع: الطريق إلى أمام والخطوات القادمة

يتزايد توافق الآراء بين البلدان الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر بشأن أهمية الآلية العالمية كمؤسسة واعدة في مجال المساعدة في ترشيد وتحسين توزيع الموارد لمعالجة تردي الأراضي من خلال التدخل المتعدد القطاعات. وفي مناسبة دورة ربيع عام ٢٠٠١ للفريق العامل المخصص، أكدت البلدان الأطراف تقديرها للجهود التي تبذلها الآلية العالمية للاضطلاع بولايتها، وتقديرها لدور الآلية الإيجابي في تعبئة الجهات المانحة كما يظهر في استنتاجات وتوصيات الرئيس المقدمة إلى الفريق العامل المخصص. وسُلم في تلك الدورة أيضاً بالمسؤوليات المتزايدة للآلية العالمية من حيث تيسير ورصد أنشطة المتابعة لعملية الانسجام بين العرض والطلب، كما سلم بضرورة تعزيز الدعم الذي تقدمه الآلية العالمية للبرامج دون الإقليمية والإقليمية.

وفيما ستتابع الآلية العالمية في المستقبل جهودها المستمرة لتقديم المساعدة عند الطلب لإدخال برامج العمل الوطنية في جانبي الطلب والعرض في معادلة الموارد المالية، ستنتظر أيضاً في فرص استخدام مؤسسات داعمة أخرى (الوكالات المتخصصة، الهيئات الحكومية الدولية). وفي الوقت ذاته، سيزداد أيضاً تركيز الدور التحليلي والاستشاري للآلية العالمية لا على تعزيز دعم مرفق البيئة العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر فحسب بل أيضاً على استكشاف مصادر جديدة من مصادر التمويل. وأخيراً، سوف تقوم الآلية العالمية بدور وساطة مستمر في مجال بناء القدرات وإقامة شبكات المعارف.

ومن المهم أهمية حاسمة تعزيز قدرة الآلية العالمية على الاستجابة، وذلك نظراً إلى الفرص الناشئة لتعبئة موارد مرفق البيئة العالمية (وما يتصل به من تمويل مشترك) تعبئة يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل، خاصة وأن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد أصبح الآن وكالة منفذة بالنسبة إلى مرفق البيئة العالمية ونظراً للبحث الجاري بشأن افتتاح مجال محوري جديد في مرفق البيئة العالمية يعنى بتردي الأراضي. وفي هذا السياق، اضطلعت الآلية العالمية مؤخراً بإنشاء "عقدة لمرفق البيئة العالمية" يكون بمثابة وحدة فعلية تضم مجموعة صغيرة أساسية من الموظفين المؤقتين من الفئة الفنية المدعومين بمجموعة من الخبراء المؤهلين تأهيلاً عالياً والمستخدمين على أساس التكليف. وستوفر هذه العقدة الخدمات للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولوكالات شريكة أخرى.

وفيما يتعلق بمصادر التمويل (المبتكرة) الأخرى، فإن الدروس المستفادة من الأنشطة الاستطلاعية الأولية ستوفر زاوية مفيدة للنظر في الطريقة التي يمكن للآلية العالمية أن تقوم من خلالها في المستقبل بتعديل تنظيمها الداخلي وترتيبات الشراكة المؤسسية (مع أعضاء اللجنة التيسيرية وغيرهم) بهدف توفير الخدمات الأكثر فعالية من حيث التكاليف للبلدان الأطراف في الاتفاقية.

وبغية تعزيز الإنجازات التي تحققت في أول ١٨ شهراً في فترة السنتين ٢٠٠٠/٢٠٠١ وبغية الاستجابة للتحديات الجديدة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، يلزم ما يلي:

- تعزيز تنمية الموارد البشرية والتنظيم الداخلي في الآلية العالمية استجابة لتزايد الطلبات الخارجية على الدعم. وسوف يصاحب ذلك تعزيز التعاون التشغيلي (من خلال نهج وضع "خطة لسير العمل" في بلدان مختارة عند الطلب) مع أعضاء اللجنة التيسيرية، ومؤسسات متخصصة أخرى، ووكالات تعاون ثنائية معنية؛
- القيام، من خلال التعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعضاء آخرين في اللجنة التيسيرية، بتيسير الإعداد والتنظيم الفنيين والمتابعة لاجتماعات التنسيق المعنية ببناء الشراكات وتعبئة الموارد في بلدان مختارة بدءاً بنهاية عام ٢٠٠١ وحتى آخر عام ٢٠٠٢؛

- تحديد أهداف لتعبئة الموارد في بلدان مختارة عند الطلب. وهذا سوف يستند إلى خرائط طرق لبلدان فرادى ترسمها الحكومات بمساعدة من الآلية العالمية، ويتفق عليها مع الشركاء. وسوف تعكس خرائط الطرق جدول أعمال واضح في مجال مكافحة تردي الأراضي والفقر، هذا الجدول الذي يستمد من مصادر منها برامج العمل الوطنية وغيرها من أطر التخطيط ذات الصلة، بما فيها عمليات التدخل على مستوى السياسة العامة وعلى المستوى المؤسسي، ومجموعة أساسية من الاستثمارات الميدانية. وفي الوقت ذاته، يتوقع أن يحرز تقدم بارز في رسم صورة عامة للمانحين (أي مصادر التمويل المتاحة ومقدارها). وبناء على هذه الأسس، سوف توضع تقديرات جديدة وإضافية للاحتياجات من الموارد تقوم الآلية العالمية على أساسها بمساعدة الأقطار في مقابلة هذه الاحتياجات بموارد يحتمل أن تكون متوافرة (مصادر المساعدة الإنمائية الرسمية العادية ومصادر التمويل المتكررة)؛
- بعد إجراءات التعديلات الضرورية التي تقتضيها الظروف المحددة لبلدان أخرى أو مناطق دون إقليمية أخرى، القيام بمحاكاة أطر شراكات تعبئة الموارد، هذه الأطر التي تعهدت الآلية العالمية بتيسيرها في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١؛
- تشغيل عقدة لمرق البيئة العالمية في الهيكل التنظيمي الحالي للآلية العالمية تمشياً مع الشروط ذات الصلة لاتفاقية مكافحة التصحر ومقررات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، وفي ضوء القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس مرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠١. ولهذا العقدة هدف ثلاثي مباشر: أولاً، مساعدة الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في توفير المدخلات الفنية الحاسمة في أعمال أمانة مرفق البيئة العالمية استعداداً للافتتاح المرتقب لنافذة لتردي الأراضي؛ ثانياً، تعبئة موارد مرفق البيئة العالمية لمقابلة التمويل الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الفترة الانتقالية في انتظار مقررات جمعية مرفق البيئة العالمية في عام ٢٠٠٢؛ ثالثاً، وضع الأساس لدور تمويلي بارز للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تنفيذ المجال المحوري المرتقب لتردي الأراضي، وإقامة تعاون منهجي بدرجة أكبر مع وكالات التطبيق والتنفيذ الأخرى العاملة مع مرفق البيئة العالمية للمساعدة في تعزيز مجموعات مشاريعها الرامية إلى مكافحة تردي الأراضي؛
- القيام من خلال التشاور الوثيق مع الجهات المعنية الإقليمية بوضع خارطة طرق مشتركة لتعجيل في تعبئة موارد البيئة العالمية في أفريقيا (وبهدف هو ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار مبادرة الأراضي والمياه خلال فترة خمس سنوات)، وفي آسيا وأمريكا اللاتينية والكاربي التي ستقدر الأهداف الإرشادية لها لأغراض التمويل من مرفق البيئة العالمية بنهاية عام ٢٠٠١ وذلك كجزء من الأنشطة التحضيرية لأطر الشراكات ذات الصلة الرامية إلى مكافحة تردي الأراضي والفقر؛
- إقامة حوار منهجي بدرجة أكبر مع أمانة مرفق البيئة العالمية ووكالات التطبيق والتنفيذ العاملة مع مرفق البيئة العالمية وكذلك الأوساط المعنية الأخرى في سياق اللجنة التيسيرية للآلية العالمية، وفي مجلس مرفق البيئة العالمية المنتظر، وفقاً للمقرر ٢٥/م-١، المرفق، الفقرة ٨، الذي يوصي "بمنح الآلية العالمية مركز المراقب في مجلس مرفق البيئة العالمية"؛

- استعراض أطر التعاون القطري في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، وغيرها من أعضاء اللجنة التيسيرية التابعة للآلية العالمية، وإقامة تعاون منتهي مع أقسامها التشغيلية طوال دورات البرمجة لديها بهدف تعزيز التركيز على تردي الأراضي في برامج الإقراض في مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف وفي أشكال التمويل القطرية ذات الصلة لدى شركاء إنمائيين آخرين؛
  - التعجيل في المشاورات مع منظمات التنسيق وغيرها من شبكات المنظمات غير الحكومية المعنية التابعة للشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر، وإنشاء أطر مناسبة للتعاون لا على تنفيذ برنامج التبادل والتدريب على صعيد المجتمع المحلي بل أيضاً من أجل نهج منظم بدرجة أكبر لتعبئة الموارد لصالح المنظمات غير الحكومية من مصادر متنوعة منها مرفق البيئة العالمية، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الآخرين المتعددي الأطراف والثنائيين والقطاع الخاص؛
  - استكمال الجرد الجاري للمؤسسات الخاصة، وتحديد نقاط التلاقي بين المجالات المحورية في كل منها والاتجاهات الاستراتيجية في اتفاقية مكافحة التصحر، وفرص دعم أنشطة محددة تتصل ببرامج العمل الوطنية والمشاريع في بلدان مختارة وفي مناطق إقليمية (دون إقليمية)؛
  - رصد التقدم المحرز (وفقاً للتوصية الواردة في المقرر 9/أ-3، الفقرة 8) في المفاوضات الحكومية الدولية ذات الصلة، ومتابعة الحوار مع الأوساط المعنية بهدف تحديد فرص لتعبئة الموارد. وسوف يولى انتباه خاص للمتابعة المباشرة للتوقيع الذي تم مؤخراً على بروتوكول كيوتو واستكشاف فرص لحملة أمور منها الاتجار بالكربون وآلية التنمية النظيفة؛
  - القيام في الوقت ذاته (وفقاً لدعوة المقرر 9/أ-3، الفقرة 12) بتوضيح احتمالات الفرص الاقتصادية والتجارية الناشئة عن الاتفاقية والمتصلة بها. وسوف يقدم تقرير عن الأعمال الملموسة التي قامت بها الآلية العالمية في هذا الصدد إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة، وسيقدم في الوقت ذاته تقرير مرحلي لتبادل المعلومات بشأن ردود الفعل في الأماكن المعنية المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر في الفترة ما بين الدورتين؛
  - مواصلة تقديم الدعم لبحث عملي تتقدمه الآلية العالمية ويتم على أساس التعاون بشأن "أمثلة النجاح في الأراضي القاحلة" في سياق استراتيجية الاتصالات في الآلية العالمية كأداة لتعبئة الموارد والمساهمة في إقامة شبكات المعارف؛ وفي الوقت ذاته، فإن الآلية العالمية لن ترفع مستوى توجهها إلى القطاع الخاص فحسب بل ستواصل أيضاً مساعدة هيئات التنسيق في اتفاقية مكافحة التصحر على الاتصال مع وزارات أخرى تتولى مسؤولية المالية والتخطيط والشؤون القطاعية. وهذا من شأنه أن ييسر إدراج قضايا التصحر في جدول أعمال المفاوضات الحكومية الثنائية والمتعددة الأطراف وفي تصميم مشاريع استثمارية قطاعية؛
  - وضع خطة استراتيجية للتعاون بشأن نظم المعلومات مع كل عضو من أعضاء اللجنة التيسيرية والشركاء الثنائيين المعنيين.
- وبناء على ما جاء أعلاه، يعتبر من المهم أهمية حاسمة إعادة النظر في مستوى الميزانية الأساسية للآلية العالمية وفقاً لذلك في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف بهدف مجارة الطلبات المتزايدة على المساعدة من الآلية العالمية والحاجة إلى الاستفادة من الفرص الناشئة لتعبئة الموارد للبلدان المتأثرة من خلال الأثر المضاعف للتمويل الحفاز للآلية العالمية.